الفصل الخامس

التحليل الإجرائي لبرامج مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم

التحليل الإجرائي لبرامج مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم

أولا: الظروف البيئية والتطور التاريخي لمؤسسات الرعاية التربوية:

تناول عدد من المؤلفين هذه القضية بطروح مختلفة في الشمولية والتركيز، وقد اتضح من خلالها الاهتمام الجاد بالبرامج الاجتماعية بدرجة لا تقل عن الاهتمام بالبرامج التعليمية، إذ أنه في العام التالي لإنشاء وزارة المعارف عام (١٣٧٤ هـ) تم إنشاء إدارة التربية والنشاط الاجتماعي، وأخذت على عاتقها عملية الإشراف على مختلف أوجه النشاط الاجتماعي في جميع المدارس، وتصميم الخطط والبرامج التي تساعد على تطوره المستمر.

وقد تم تفاعل المدارس مع برامج تلك الإدارة في عملية التطبيق الفعلي للأنشطة، من خلال الأطر التالية: نظام الأسر المدرسية ـ الأندية الرياضية المدرسية ـ نظام خدمة البيئة ـ مجالس الآباء والمعلمين ـ الأنشطة الاجتماعية والثقافية.

ولمقتضيات تنفيذ هذا الزخم من الأنشطة زودت المدارس بالإخصائيين الاجتماعيين، كما عين في كل منطقة تعليمية مشرف اجتماعي، ليتولى عملية المتابعة الفعلية والتوجيه المهني لتلك البرامج.

وتتابعت الدراسات التقويمية للأنشطة الاجتماعية لكي تدفع عجلة تطورها، بحيث تصبح قادرة على توجيه الطلاب سلوكيًا وتعليميا، ومتابعة علاج مشاكلهم النفسية والاجتماعية، في سبيل تيسير العملية التعليمية للمدرسة[1].

---

(١) مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي، تطوير البرامج الاجتماعية، مجلة التوثيق التربوي (١٩٨٢ م)، ٢٢/ ٢٣.

ولكي تستطيع إدارة التربية والنشاط الاجتماعي القيام بتلك الأدوار الشاملة، عزمت وزارة المعارف على توسيع طاقتها، فأصدرت قرارًا يوضح أهمية تطوير إدارة التربية الاجتماعية، ويقضي بإنشاء إدارة عامة للتوجيه والإرشاد الطلابي، تحت مسمى «الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم»[1].

وبذلك أصبح على الساحة إدارتان لهما الاهتمام نفسه تقريبا: الإدارة العامة آنفة الذكر، وإدارة التربية الاجتماعية، كأحد أقسام الإدارة العامة للنشاط المدرسي[2].

ولعل القارئ لمسمى هاتين الإدارتين يتبادر إلى ذهنه ازدواجية أدوارهما، وهو الأمر الذي لمسه المؤلف حينما قام بجولة ميدانية استطلاعية أثناء دراسة الماجستير، حيث قابل بعض المختصين في إدارة التربية بوزارة المعارف، وبعض الإخصائيين الاجتماعيين بالمدارس، وكذلك مدراء المدارس نفسها، وقد أفادوا جميعا بوضوح الازدواجية بين اهتمامات تلك الإدارتين، وأكد الإخصائيون أنهم يعانون أحيانا من وجود تضارب أو تضاد في المهام الموجهة إليهم، سواء على مستوى التخطيط أو التطبيق للأنشطة، الأمر الذي دفع وزارة المعارف إلى أن تدمج هاتين الإدارتين في إدارة واحدة تحت مسمى «الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم»، لكي تتبنى عملية التخطيط والمتابعة والتقويم للبرامج والأنشطة الاجتماعية المدرسية. وهذه الحركة الإدارية تعني فقط إلغاء فعاليات إدارة التربية الاجتماعية، التابعة للإدارة العامة للنشاط المدرسي، وإسناد مهماتها إلى الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم، وهي الإدارة التي بقيت على الساحة في الوقت الحاضر، لتتولى إشباع احتياجات الطلاب التعليمية والنفسية

---

(١) وزارة المعارف، قرار وزاري رقم ٤٢/ ٥/ ٨/ ٥٦/ ٤٦، وتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٨٢ م.

(٢) أقسام الإدارة العامة للنشاط المدرسي: إدارة النشاط الرياضي، إدارة النشاط الكشفي، إدارة التربية الفنية، إدارة التربية الاجتماعية.

والاجتماعية، لكي يشعر الطالب بأمان تجاه المدرسة وتجاه المدرسين، د ولكي تقوى رابطة التعاون المثمر بين البيت والمدرسة، وكذلك لحماية الطالب من السلوكيات الوافدة على المجتمع نتيجة النمو الحضاري والاقتصادي السريع الذي تمر به البلاد.

ثانياً: العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية والسياسية المرتبطة بسياسة تطوير برامج الرعاية التربوية.

هذه العوامل الأربعة تمثل المحكات الأساسية لبروز الحاجة للتجديد في برامج الرعاية الاجتماعية التعليمية، ذلك لأن المواطن السعودي أصبح غير ذلك الإنسان الساذج البسيط في معيشته وتعليمه، وحتى في علاقاته الاجتماعية، وقد زاد دخله فارتفع مستوى معيشته، وارتفع مستوى تعليمه أيضًا، فاتسع إدراكه، وأخذ يجوب العالم بالسياحة أو عبر الأثير.

ومن طبيعة المجتمعات في بداية الانفتاح أن تستقبل الوافد من كل جديد دون التمييز لما هو مفيد، ومن هنا أتت خطورة الأفكار الوافدة والسلوكيات الرافدة، الأمر الذي جعل قضية التخطيط والتمحيص قضية مصيرية بالنسبة للأمة، وخصوصًا فيما يتعلق بالشبيبة. ولعل محاولات وزارة المعارف المتكررة لتنويع برامج الرعاية الاجتماعية التعليمية ثمرة من ثمرات هذا الاتجاه.

وفيما يلي طرح موجز لكل من العوامل السابقة، وتأثيرها المباشر أو غير المباشر، في بزوغ فجر مشروع الرعاية الاجتماعية التعليمية في المملكة العربية السعودية والمسمى بتوجيه الطلاب وإرشادهم.

١ ـ العوامل الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد في حياة المجتمعات المعاصرة، هو محور التغير الحضاري، والمملكة جزء لا يتجزأ من هذا العالم، تتأثر بموجات التغير التي تنتاب العالم، وإن كان عامل الضبط فيها يتصف بالرزانة، لما لدى الأمة من مبادئ

وأخلاقيات متينة اقتبستها من الدين الحنيف وأخلاقياته الحميدة.

وقد مرت البلاد بمستويات اقتصادية مختلفة، ابتداء من الحياة البسيطة معيشيا، إلى حياة الرخاء والرفاهية.. إذ كان الدخل يعتمد على موسم الحج، حيث يرتفع منسوب المبيعات ويزيد الدخل مقابل تقديم الخدمات للحجيج، أما المناطق البعيدة عن الحرمين فتعتمد على الزراعة الموسمية، حسب نزول الأمطار، ويمثل التمر واللبن الغذاء الرئيسي لغالبية الناس.

ويعتبر عام ١٩٥٠ م بداية النقلة الاقتصادية، حيث تفجرت ينابيع البترول وقامت الصناعات المعتمدة على مشتقاته، ومن ثم ارتفع منسوب الدخل الوطني، ثم ارتفع مستوى المعيشة. كما أن عام ١٩٨٠ م يمثل الاستواء الأفقي لدخل الفرد، بعد أن وصل إلى أعلى نقطة في النمو المادي، حيث بدأ التغير الواضح في مظاهر الحياة للأفراد في الملبس والمأكل والمسكن، كما زادت فرص العمل التجاري والمكاسب المادية، وأدى هذا إلى انشغال أرباب الأسر عن أبنائهم، نتيجة للتنافس والتسابق للاستئثار بالفرص الاقتصادية، وانتشرت المؤسسات والجمعيات الاعتبارية وغير الاعتبارية، كذلك المشاريع الزراعية والصناعية، وفتحت أبواب المساهمات على مصاريعها.

هذه الحركة الاقتصادية أدت إلى زيادة الاستقدام للأيدي العاملة والإمعان فيه، لدرجة جعلت الأنفس الأجنبية تفوق أحيانا الأنفس الوطنية في التعداد في بعض المدن، بل في بعض الأحياء، وصاحب الاستقدام للعاملين غير المتحفظ ظهور بعض المشاكل السلوكية، وبرزت مشكلة المخدرات بين أوساط الشباب، في هذا المجتمع المحافظ الذي ما عرف مثل هذه المحن من قبل، ولا يختلف اثنان في أن ذلك مخطط له ومقصود من أعداء الأمة، الذين يتربصون بأبنائها الدوائر، لكي تأتي أجيال قادمة خاوية من العقول خالية من الأخلاقيات، تبحث عن إشباع الرغبات دون الاهتمام ببناء الذات العلمي والاجتماعي،

والمحافظة على كيان النفس المسلمة . من هذا المنطلق شعر المخلصون بوزارة المعارف بضرورة بناء برامج اجتماعية ، تتضمن اهتمامات علاجية ووقائية للشباب من تلك المخاطر المحدقة ، التي تستهدف القضاء المبرم على قلب الأمة النابض وعماد مستقبلها ، ألا وهو شبابها المنتظر والذي تعقد عليه كل الآمال لإحياء الأمجاد التليدة لأمة الإسلام .

٢ ـ العوامل الاجتماعية:

على ضوء التغيرات الاقتصادية التي حصلت للمجتمع السعودي كانت هناك استجابة مماثلة للتغيير أيضا في الحياة الاجتماعية ، فعلى مستوى الأسرة ، ارتفعت نسبة الطلاق بسبب الخلافات بين الزوجين ومرجعه خلافات مادية بحتة ، مما جعل بعض الأبناء يهيمون على أنفسهم دون رقيب أو حسيب ، كذلك برزت ظاهرة تعدد الزواج لأجل المتعة فقط ، وقد سادت روح المنافسة في ذلك دون حساب الرجال لمدى تحمل المسئولية تجاه الأسر التي ولاهم الله عليها ، مما أحدث بعض الضياع للأطفال والشباب علميا واجتماعيا . سادت أيضًا روح الاستقلالية بين أفراد الأسر ، إذ أن كل عضو في الأسرة يحاول ان يستقل بحياته ، فتحولت الأسر من الممتدة إلى الأسر النووية ، وفي ذلك انحسار لعملية الضبط الاجتماعي الذي كانت تمارسه الأسر الممتدة على أفرادها ، فكثرت الاعتداءات والسرقات ، والاختيار العشوائي للأصدقاء ، وربما أدى ذلك إلى ظهور العصابات التي تسعى إلى تورط الشباب وصغار السن في تلك المزالق ، بالإضافة إلى الانحلالات السلوكية المدمرة .

كذلك اختلاف المستويات الاقتصادية أدى إلى ظهور التنافر بين الأسر والأفراد ، حيث بدأوا يشعرون بالفروق الفردية وتباين المكانات الاجتماعية ، فأبناء الأسر الغنية يركبون ويلبسون في مستوى مختلف تماما عن الأسر ذوات الدخل المحدود أو المتوسط .

وكذلك تمايز الأحياء السكنية جعل هناك شعورًا بالدونية بين أوساط المراهقين، حيث حكم على الأسر قليلة الدخل أن تعيش في أحياء شعبية، فيتطبع أبناؤها بحياة تلك الأحياء غير المتجانسة في العادات والتقاليد، حيث ظهور بعض المتناقضات الاجتماعية، بالإضافة إلى اختلاف أساليب المعيشة.

ومن هنا أتى اهتمام المخططين بوزارة المعارف بوضع برنامج تلغى فيه الفروق المبنية على تلك الاعتبارات، ويحل كبديل لشغل أدوار الأسرة المفقودة، وذلك بتحقيق التكامل بين الوظيفة الاجتماعية والتعليمية للمدرسة.

٣ ـ العوامل التعليمية:

وتعتبر العوامل التعليمية نتاجا مشتركا من العوامل السابقة، حيث التغير الحضاري الذي مر به المجتمع في المظاهر المادية، وتبعا لهذا التغير زاد الوعي لدى المجتمع وبرزت قيمة التعليم والمتعلمين، وقد ارتبط المستوى التعليمي بمستوى الدخل ارتباطًا إيجابيا، فكلما كان المستوى التعليمي عاليا كلما حاز صاحبه الفرص الوظيفية ذات الدخول العالية، بالإضافة إلى أن هذه المناصب تضفي قيمة اجتماعية على صاحبها، وكلما انخفض المستوى التعليمي كلما قلت الفرص الوظيفية، وكلما ضاقت دائرة الاختيار لدى الأفراد للوظيفة المناسبة.

هذه العوامل جعلت الناس يدركون أهمية التعليم، وجعلوا يعوضون ما فاتهم من ركب هذه المسيرة في أبنائهم، وكأنها فعلا صحوة عارمة دخلت كل بيت وهمست في أذن كل رب أسرة، فدفعوا بأبنائهم من الجنسين إلى المدارس. هذه الأفواج تحتاج إلى مدارس تستقبلهم، فما كان لوزارة المعارف إلا أن تلجأ إلى المدارس المستأجرة لاستيعاب الأعداد الهائلة. وهي ظاهرة في حد ذاتها سببت بعض الحرج للتربويين بالمدارس، حيث لم تعد المدرسة المستأجرة قادرة على القيام بوظيفتها الاجتماعية التي لا تقل أهمية عن وظيفتها التعليمية، وبذلك اصبح الأداء الوظيفي للمدرسة ناقصا مهنيا؛ لأن المدارس المستأجرة ليس فيها

إمكانيات المباني الحكومية، من حيث السعة والردهات ومساحات للأنشطة، بالإضافة إلى التوزيع المناسب للفصول الدراسية، حيث المعالجة الفنية للإزعاج الصوتي والحركي بين الفصول الدراسية.

هذه العوامل حثت الوزارة للقيام بعملية التسديد والتقريب، وذلك بالاهتمام بتخفيف الانعكاسات النفسية السيئة لتلك الظروف الراهنة، وذلك من خلال برامج توجيه الطلاب وإرشادهم الشاملة.

٤ ـ العوامل السياسية:

تتصف حياة المجتمع بالاستقرار السياسي، حيث جنبه الله شر القلاقل والتوترات التي تفسد على الناس معيشتهم، فالأسرة الحاكمة قريبة من الشعب وهم قريبون منها، ولا يرغبون لها بديلا ما دامت تحكم شرع الله وتهتم بقضايا المسلمين في الداخل والخارج، وتستمد الحكومة قوتها واحترامها من الإسلام وستبقى قوية ما ارتبطت به روحا ومنهجا.

وفي مجال المشاريع التي تسعى لصالح المجتمع وأفراده لا تجد من الحكومة إلا كل دعم ومباركة.

ولعل هناك ظروفا خاصة أكدت هذه المحامد، حيث أنه بعد وفاة الملك عبد العزيز آل سعود تعاقب على العرش عدد من الملوك، لكل منهم نظرته الخاصة نحو التنمية الوطنية، كما أن اختلاف أعمارهم أدى إلى اختلاف في طموحاتهم نحو البناء، وإن كان مفهوم الأولويات يبرز جليا في عملية اعتماد الدولة للمشاريع، فكلما كان المشروع أولى بالأهمية بالنسبة للمجتمع كان له حق الاعتماد أولا، ولذلك نرى أن الملك سعود ركز على النهضة العمرانية وحاجات البلاد الداخلية، لأن البلاد كانت في حاجة للتطور العمراني، بينما نرى أن الملك فيصل ركز على إثبات المكانة الاجتماعية والسياسية للأمة في الداخل والخارج لأن الظروف السياسية كانت تقتضي ذلك، بالإضافة إلى

الاهتمام بالتنمية الاجتماعيـة والتعليمية لأفراد المجتمع . ويأتي الملك خالـد ـ يرحمه الله ـ وقد أينعت ثمارهـا ، فيكـون ذلك الرجـل السخي الوفي على مشـاريع الخير والـرفاهيـة ، ثم يستلمهـا خادم الحرمين الشريفين فتستـوعب البـلاد كل مظاهـر التقـدم الحضاري ، ويسعى ـ حفظـه الله ـ إلى تحقيق الـرفاهيـة للمـواطن عامـة ولطـالب العلم خـاصة ولـذلك أتى مشروع تـوجيـه الطلاب وإرشـادهم كأحـد العطاءات المخلصة لهذا العهد الميمون .

ونقصد من هذا العـرض الموجز والمحدود استعراض الظروف السيـاسية ، إبان التغيرات الاقتصاديـة والاجتماعية والتعليميـة التي مرت بـالمجتمع ، ولبيـان أنه لا يوجد أي تصـادم بين الحياة السياسة وظروف المجتمع الأخرى ، كما يحصـل غالبًا في الدول الغـربية ، حيث إن كل مـرشح للرئاسة يحمل مبـادئ خاصـة ، وخططًا معينة قـد تؤثـر في مسيرة التنمية وبرامج الـرعايـة الاجتماعية ، كما حصل ذلك في عهد رونـالد ريجان رئيس الـولايات المتحدة الأمـريكية في الثمانينـات . إذ حدَّ من بـرامج الرعـاية الاجتماعيـة اللازمـة لاستـواء المعيشـة في المجتمـع ، في مقابـل تطوير برنامج حرب النجوم ،الـذي يعود بالدمار على الشعوب دون أدنى فائدة لأفـراد شعبـه ، اللهم إلا إشبـاع غـريـزة السيطـرة والتسلط على دول العـالم الأخرى .

ثالثًـا: الافتراضات النظـرية التي بني عليهـا مشروع توجيـه الطلاب وإرشادهم.

لابـد لكل عمل إنسـاني من هـدف أو أهـداف محددة يـراد تحقيقهـا ، وإلا أصبح ذلك النشـاط مجرد عمـل عشـوائي قـد يصبح مضيعـة للـوقت والجهـد والمال . ولا شك في أن لمشروع توجيـه الطلاب وإرشـادهم هدف مـرسوم يفترض تحقيقـه من خـلال تصـاميم أنشطته ، ويتمثـل هذا الموقف في الـرغبـة الأكيـدة لتحقيق التنشئة الاجتماعية لهذا الجيل الصاعد وحمايتـه من الانحرافات السلوكية

والعلل النفسية وكذلك المشاكل الاجتماعية. هذا الهدف المفترض تحقيقه نابع من وحي ديننا الإسلامي الحنيف وأخلاقيات عقيدتنا السمحة. إن تبني هذه المثل السامية يساعد المجتمع على حياة الاستقرار الآمنة لأن صلاح الأجيال يعتبر صلاحا لحياة المجتمعات. وقد أدرك المخططون والخبراء بوزارة المعارف هذه الأبعاد، وقد اجتهدوا في تحديد الأهداف التي توسموا تحقيقها من خلال أنشطة مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم وفقا للمحاولات التالية:

١ ـ استقصاء المشرفين والمفتشين الذين يقومون بجولات دورية للمدارس، وقد لاحظ هؤلاء الضعف العام بين أوساط الطلاب في بعض المواد الدراسية، التي تحتاج إلى توجيهات خاصة في عملية التلقي والاستجابة، أدت هذه المشاكل الدراسية ببعض الطلاب إلى الهروب من المدارس أو الرسوب المتكرر، وقد رأى الملاحظون أن علاج هذه المشاكل لا يتأتى إلا بزيادة الاهتمام بفصول التقوية وعملية التبصير بالطرق العلمية للمذاكرة.

٢ ـ وضع القائمون على مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم تخطيطًا شاملا يتضمن البناء الأساسي للخدمة الاجتماعية، والمعتمد على خطوات التوجيه والإرشاد من خلال الأنشطة المدرسية. إذ أن تعميم هذا المشروع في واقعه يطمح لتحقيق الأهداف الوقائية للخدمة الاجتماعية، كذلك الأهداف العلاجية على حد سواء، وذلك بمشاركة الوحدة الطبية المدرسية، حيث يفترض أن يقوم بعض الأطباء والممرضين في المدن التي تتوافر فيها هذه الوحدات بمتابعة الحالات الصحية للطلاب، والتأكيد على خطورة بعض الأخطاء السلوكية بالنسبة للصحة البدنية والقدرات العقلية، كما يجب أن يقوم بالدور نفسه الأطباء الزائرون لمدارس القرى والأرياف.

٣ ـ كان من المعتاد في المدارس أن تستخدم الإجراءات المشددة لحفظ النظام بالمدرسة وضبط السلوك الطلابي، ومن أمثلة ذلك معاقبة الطلاب بالضرب،

دون محاولة الدراسة العلمية لحالة الطالب، ومعرفة الدوافع والمسببات وراء هذا السلوك، لذلك ينظر الطلاب إلى المدرسة وكأنها سجن محكم لا يعرف إلا العقاب، ولهذا فإن مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم سيهتم بالقيام بتصحيح هذا الخطأ التربوي، لكي تتغير وجهات نظر الطلاب تجاه المدرسة.

٤ - من القضايا التي أصبحت جلية في عصرنا الحاضر، أن للمدرسة وظيفة اجتماعية لا تقل أهمية عن وظيفتها التعليمية. وكان هذا المستوى من الإدراك ضعيفًا بالنسبة لرجال التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، حتى إطلالة عام ١٩٥٠م حيث أتيحت الفرصة لبعض القيادات التربوية للدراسة في الخارج، والاطلاع على المفاهيم والنظريات التربوية الحديثة التي وسعت مداركهم في هذا المضمار، وكان من نتائج ذلك الانفتاح الفكري مؤخرًا أن ولد مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، وقد تضمن العديد من البرامج التي تسعى إلى تحقيق الوظيفة الاجتماعية للمدرسة، والتي ساعدت بدورها على تحقيق الوظيفة التعليمية للمدرسة.

٥ - يتطلع مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم كذلك على إلى تحقيق التعاون البناء بين البيت والمدرسة، من خلال المشاركة الفعالة من قِبل الأولياء في عمليات التخطيط والتنسيق للأنشطة التي تقوم بها المدرسة. كذلك عمليات المتابعة للأبناء في أداء واجباتهم المنزلية.

ومن ناحية أخرى يهدف هذا المشروع إلى جعل المدرسة مؤسسة ذات دور فعال في المجتمع المحلي، تفيد عناصره بمختلف أنشطتها، وتستفيد من إمكانياته في تنفيذ برامجها، وبذلك يحصل التفاعل المنشود والتعاون البناء بين المدرسة والبيئة المحيطة.

رابعاً: كيف لفتت أهمية هذا المشروع انتباه الحكومة؟

١ ـ مؤشرات واقعية:

ومن العوامل الواقعية التي لفتت انتباه الدولة ممثلة في وزارة المعارف، نحو أهمية مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم بالنسبة للرعاية الطلابية في التعليم العام ما يلي:

أ ـ صعوبات حالت دون الاستفادة الاجتماعية من الأنشطة المدرسية، من خلال المقابلات المباشرة التي عقدها الباحث مع وكيل وزارة المعارف المساعد لشئون الطلاب ومع كل من: مدير عام النشاط المدرسي ومدير شعبة التربية الاجتماعية، كذلك مدير عام إدارة توجه الطلاب وإرشادهم، ومدير عام إدارة التعليم بمدينة الرياض بالإضافة إلى مدير الشئون الفنية بإدارة التعليم، وجميع مدراء ووكلاء المدارس التي حددها كعينة لبحثه لنيل درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية عام ١٤٠٤هـ اتضح أن هناك معوقات تحول دون تحقيق الأهداف الاجتماعية للأنشطة المدرسية، سيتم تلخيصها فيما يلي:[١].

ـ قلة المؤهلين من أبناء الوطن كمشرفين اجتماعيين للعمل بالمدارس، والاعتماد عوضًا عنهم على المتعاقدين، وقد يعانون من صعوبة التعامل مع المجتمع أحيانًا، لعدم إدراكهم لبعض المفاهيم وأبعاد العادات المحلية، وتأثرهم ببلادهم في أسلوب التعامل مع عناصر المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فهم لا يستطيعون التعمق في دراسة المشاكل الطلابية، نظرًا لأن الأولياء لا يفضون إليهم بكل المعلومات بصفتهم أجانب وغرباء، دون إدراك لدورهم المهني. هذه المعوقات سوف تتلاشى لو أن الإخصائي الاجتماعي كان وطنيًا، إذ

---

(١) سعد مسفر القعيب، الخدمة الاجتماعية والمدرسية: مرجع سابق ص ص: ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

يمكن لولي أمر الطالب أن يفضي إليه بجميع المعلومات التي تفيده في عملية الدراسة والتشخيص للمشاكل الطلابية. بالإضافة إلى أن أولياء الأمور سيكون لديهم اقتناع قوي بوجهات نظر المختص السعودي أكثر من المتعاقد. هذه قضايا يجب أن ندركها كمتخصصين في هذا الميدان، نظرًا لطبيعة المجتمع المحافظ والمتحفظ على أسراره.

- ندرة المتخصصين بمهنة الخدمة الاجتماعية بين أوساط الأجهزة التنفيذية، حيث اتضح أن معظم الإخصائيين بالمدارس متخصصون فقط في علم النفس أو علم الاجتماع، وهذه تخصصات لها أهميتها ولكنها قد لا تفي بالمطلوب في هذا الميدان، إذ أن الخدمة الاجتماعية هي المرشح الأول لشغل الدور المهني؛ لأن جميع المشاكل الطلابية وإن بدت نفسية فإن لها ارتباطًا بمؤثرات اجتماعية، تحتاج إلى تدخل مهني من خلال طرق الخدمة الاجتماعية المتعددة(١).

بالإضافة إلى أن العاملين في هذا الميدان، على مستوى التخطيط والإشراف، غير متخصصين كذلك في مهنة الخدمة الاجتماعية، وهذا قد يزيد الطين بلة. حيث إن العمل المهني سيكون مفقودًا على مستوى التخطيط والتنفيذ. ولذلك لا تتجلى فاعلية الأداء للممارسين المهنيين بالمدارس، نظرًا لقلة تدخلهم المهني لعلاج المشاكل الطلابية، كما أن التوجيهات الصادرة إليهم من الأعلى لا تتلمس تلك الاحتياجات.

- إن عدد الممارسين المهنيين بالمدارس غير كاف، حيث لم يتح لكل مدرسة إلا ممارس مهني واحد. وقد لاحظ الباحث أثناء جولته الميدانية أن بعض المدارس يصل عدد الطلبة فيها إلى ٦٠٠ طالب أو يزيد. ومن المستحيل حقًّا

---

(١) طرق الخدمة الأساسية: طريقة خدمة الفرد، طريقة خدمة الجماعة، طريقة تنظيم المجتمع، للخدمة الاجتماعية طرق مساعدة هي: إدارة المؤسسات الاجتماعية، طريقة البحث الاجتماعي، والتخطيط في الخدمة الاجتماعية.

أن يتمكن الإخصائي الاجتماعي من مقابلة احتياجات هذا العدد الغفير من الطلاب، كذلك لن يستطيع الإشراف على الأنشطة المدرسية وتنظيمها، فضلا عن تحديد احتياجات ومساعدة ذوي الحالات الخاصة من الطلاب ومتابعة علاجهم الاجتماعي، وليس من المنطق أن يطالب ذلك الشخص الوحيد في هذا الميدان بالقيام بجميع تلك الأدوار، بالإضافة إلى المهام الإدارية التي يسندها مدير المدرسة إليه، رغم أنها ليست من شئونه المهنية. ونظرا لأن المهام المطلوبة من الإخصائي أو المشرف الاجتماعي فوق إمكانيته وطاقته فقد أدى ذلك إلى اختفاء أو ضعف دوره المهني.

ـ إن قنوات الاتصال بين البيت والمدرسة تتصف بالجمود، حيث تقل مشاركة الأولياء في مجالس الآباء والمعلمين، وقد استوحيت ذلك من مدراء المدارس الذين تمت زيارتهم في الرحلة الميدانية. أضف إلى ذلك أن أولئك الآباء لا يكلفون أنفسهم في غالب الأمر لزيارة المدرسة للسؤال عن مستويات أبنائهم وسيرتهم الاجتماعية، ولعل ذلك يعود إلى الانشغال بالأعمال التجارية والمصالح الشخصية التي استهلكت أوقاتهم وجهودهم، فلم يبق للأبناء ما يحتاجون إليه من اهتمام، ولذلك كادت المشاكل الاجتماعية والسلوكية أن تتوغل في بعض البيوت، حيث أسقط بعض الشباب في مغبة المخدرات والعادات المضرة بالصحة، على حين غفلة من أولياء أمورهم.

ـ إن معظم مدراء المدارس لم يكن مدركا لماهية الدور الحقيقي للإخصائي الاجتماعي أو المشرف الاجتماعي، مما جعلهم يكلفونه بمهام لا تمت إلى دوره المهني بصلة، كالقيام بعملية التحضير والعمل على ضبط حركة الطلاب أثناء الفسح. هذا الفهم المحدود لدى المدراء جعلهم لا يتابعون الإخصائي في عمله المهني، ومن ثم ركن هو الآخر إلى الدعة والراحة، دون أن يكلف نفسه بعمل غير مقدر من رئيسه المباشر ـ أقصد مدير المدرسة.

هذه المعوقات أوحت لوزارة المعارف بضرورة البدء في تصميم مشروع تربوي يسد الثغرات ويسهل المعوقات الآنفة الذكر، في سبيل تمكين المدرسة من تحقيق وظيفتها الاجتماعية والمساندة للوظيفة التعليمية.

ب ـ دلالات البحوث الاجتماعية التطبيقية في البلاد العربية:

في الوقت نفسه الذي لاحظ فيه المسئولون بوزارة المعارف المعوقات السابقة، كانت على الساحة بحوث ميدانية أجريت في ميدان أنشطة الخدمة الاجتماعية، وفي دول مشابهة تقريبًا لظروف وأيديولوجيات المملكة العربية السعودية، هذه البحوث والدراسات توصلت إلى تحديد بعض جوانب القصور في الأنشطة الاجتماعية المعاصرة، والتي يفترض أنها تسعى إلى تحقيق احتياجات ومتطلبات الطلاب بصفة عامة، والتصدي للانحرافات السلوكية بصفة خاصة. ذلك أن ما تمر به البلاد من تغير اجتماعي واقتصادي أدى إلى تغيرات أخرى في السلوكيات. ولذلك رفع المفتشون والخبراء تقاريرهم وتوصياتهم إلى المسئولين في وزارة المعارف على ضوء تلك الدراسات العلمية للنظر في إمكانية التغيير والتطوير لهذه البرامج لتتمشى مع احتياجات الأجيال الصاعدة، ولمقابلة خلفيات التغير الاجتماعي السريع للمجتمع. وفيما يلي ملخص لنتائج تلك الدراسات.

اتضح من نتائج الدراسة «معوقات عمل الإخصائي الاجتماعي المدرسي بجمهورية مصر العربية» الآتي[1]:

ـ قلة عدد الإخصائيين الاجتماعيين وزيادة أعبائهم.

ـ عدم وضوح دور الإخصائي الاجتماعي لمدراء المدارس.

---

(١) أحمد فوزي الصادي، معوقات عمل الإخصائي الاجتماعي (القاهرة: المؤتمر الدولي السادس للإحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، ١٩٨١م).

ـ زيادة حالات التسرب والغياب المتكرر، مع ملاحظة انخفاض التحصيل الدراسي.

كما أوصت الدراسة «الاستعداد الشخصي وأهميته في إعداد الإخصائي الاجتماعي» بالاهتمامات التالية[1]:

ـ الاهتمام بمشكلات تكيف الشباب، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم الذاتية.

ـ الاهتمام بالفروق الفردية بين الطلاب.

ـ الاهتمام بضرورة مشاركة الأولياء والتعاون مع بقية عناصر المدرسة.

وتشير الدراسة الميدانية التالية «مشكلات طلبة المرحلة الإعدادية وحاجاتهم الإرشادية»[2] إلى عدد من الاحتياجات الاجتماعية الضرورية للطالب في المرحلة المتوسطة، والتي تعد حصنًا حصينًا لوقاية الطالب من الوقوع في المشكلات الاجتماعية والدراسية، التي قد تنتاب هذه المرحلة العمرية الخطيرة من حياة الشاب. ومن خلال استعراض الإطار القديم لبرامج وأنشطة الخدمة الاجتماعية في مدارس المملكة يلاحظ أنها لا تشبع تلك الاحتياجات.

وفي الميدان نفسه توصلت الدراسة الآتية «مشكلات الشباب الاجتماعية في الدول العربية الخليجية والأوضاع المتغيرة»[3] إلى التوصيات التالية:

ـ توفير الخدمات النفسية في المدارس.

ـ دراسة حاجة الشباب ومشكلاتهم قبل وضع البرامج والأنشطة.

---

(١) إبراهيم بيومي مرعي، الاستعداد الشخصي (الرياض: مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٩٨٣) المجلد العاشر، ص ص: ١٧٧ ـ ٢١٩.

(٢) إبراهيم عبد الله العمار، مشكلات طلبة المرحلة الإعدادية، «رسالة ماجستير منشورة»، ط ٢ (الأردن، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٧٥).

(٣) محمد عماد الدين إسماعيل، مشكلات الشباب (الكويت: جامعة الكويت، ٨٣/ ١٩٨٤)، ص ص: ١٢ ـ ١٨، ٥٨ ـ ٦٩.

ـ يجب أن تكـون البرامج والأنشطة متسقة مع العمليـات التربوية للمـدرسة والأسرة والمجتمع المحلي، لإمكانية عملية التكامل في التنشئة الاجتماعية.

ـ تمثيـل الشباب في المجـالس واللجان والهيئات التـي تخطط لبرامج الشباب الاجتماعية.

كما أن الدراسة التالية «أثر الاشتراك في النشاط المدرسي في التحصيل الدراسي في المدرسة المتوسطة»[1]. قد اكـدت عدة نتـائج تبرهن ضرورة النشاط المدرسي وأهميته بالنسبة للتحصيل الدراسي، حيث اتضح من نتائج تلك الدراسة وجود فروق في التحصيل العلمي بين الطلاب المشتركين في النشاط وغير المشتركين، إذ وجد تحسنـا تامـا لصالـح المشتركين، بالإضـافة إلى الإجماع الكلي لمدراء المدارس على أن النشاط المدرسي يحقق نتائج تربوية قيمة.

وفي المضمار نفسه أجـريت دراسة أخـرى لتقويم النشـاط المدرسي في المدرسة المتوسطة بدولة الكويت[2]، وقد أسفرت عن النتائج التالية:

ـ إن النشاط المدرسي يعمل على تنمية المهارات الأساسية للتعليم.

ـ اتضحت رغبة الطلاب الشديدة في مـزاولة الأنشطة الاجتماعية والرياضية، لتحقيق حاجاتهم البدنية والنفسية.

ـ لوحظ عدم نجاح تلك الأنشطـة، لكونها لم تعط الوقت الكافي لممارستها أو لم تتح الفرص والأماكن المناسبة لمزاولة النشاط.

وتوصلـت دراسة علميـة أخرى[3] إلى أن هنـاك هـوة كبيرة بين مـا يمارسـه الإخصائيون فعلا وما درسوه نظـريا، مما جعل جانب التطبيق المهني للخدمة

---

(١) فكري حسن ريـان، أثر الاشتراك في النشـاط المدرسي، ط ١ (الكويت، مكتبـة الفلاح، ١٩٨١ م) ص ص: ١٩ ـ ٥٥.

(٢) فكري حسن ريان، تقويم النشاط المدرسي، ط ١ (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨١).

(٣) محمد سـلامة غباري، خـدمة الفرد في ادارة وسط الاسكندريـة، «ماجستير غير منشورة، (القـاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩٧٤).

الاجتماعية غير مجدٍ، بالإضافة إلى قلة الفرص المتاحة للإخصائيين الاجتماعيين لتلقي التعليم الكافي والمتجدد مع تجدد الحياة الاجتماعية وكذا الدورات التدريبية التي تسهل جانب التطبيق لديهم.

وفي هذا الصدد توصلت دراسة ميدانية أخرى إلى تحديد جوانب القصور في أداء الخدمة الاجتماعية للبرامج الاجتماعية في المجال المدرسي، كما يتضح ذلك من خلال النقاط التالية[1]:

- عدم وضوح الاختصاصات الوظيفية للخدمة الاجتماعية بالمدارس.
- لا يعطى الإخصائي الاجتماعي نصيبًا من جدول الحصص الدراسية، حتى يتمكن من خلاله من مساعدة الطلاب الذين يعانون مشاكل مختلفة، دراسية أو اقتصادية أو أسرية.
- تحديد دور الإخصائي بخطة عمل رسمية تصدرها الجهات المسئولة العليا ويلزم التمشي بها، ويوجد في ذلك بعض المثالب، حيث أن الإعداد المسبق لتلك الأدوار مجرد عموميات لا تتخذ احتياجات المجتمع وظروفه بعين الاعتبار، كما أنها قد تتصف بالجمود حيث تستمر لمدة سنين طويلة دون تغيير أو تطوير، مهما حصل للمجتمع من تغيرات اقتصادية أو اجتماعية.

وفي أحد الدراسات التطبيقية اتضح أن الإخصائي الاجتماعي بالمدارس، ليس لديه رؤية واضحة للدور المهني الذي يجب أن يمارسه لتحقيق أهداف برامج الخدمة الاجتماعية، حيث أصبح دور الإخصائي الاجتماعي ينحصر في العمليات الإدارية والتنظيمية، دون ممارسة الدور الاجتماعي في تخطيط البرامج وتوجيهها لإشباع رغبات الطلاب وتحقيق نموهم الاجتماعي[2]، مع أنه ثبت في

---

(١) إنصاف عبد العزيز عوض، ممارسة الخدمة الاجتماعية «دبلوم غير منشور» (إسكندرية: جامعة الإسكندرية كلية الآداب، ١٩٨٢ م).

(٢) نادية زغلول، دراسة تطبيقية لممارسة طريقة تنظيم المجتمع في المدرسة بمنطقة مصر الجديدة «بحث ماجستير غير منشور»، (القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩٧٤ م).

أحد الدراسات التجريبية التي أجريت بجمهورية مصر العربية، أن أنشطة البرامج الاجتماعية تؤثر إيجابيا في مستوى التحصيل الدراسي، وبخاصة التي تحتاج إلى تركيز أكثر مثل الرياضيات[١].

كما أثبتت إحدى الدراسات العلمية ضرورة وجود مثل حصص الريادة في المدرسة، نظرا لإيجابياتها بالنسبة للطلاب، حيث تساعد على ارتفاع مستوى النمو في العلاقات الاجتماعية وتزيد قوة التماسك بين طلاب الفصل الدراسي الواحد، وكذلك نمو إحساس الطلاب بالمسئولية الاجتماعية، ومن ناحية أخرى تساعد حصص الريادة على تعديل السلوك للأطفال، حيث يمكن من خلالها توجيه الطلاب إلى السلوك المرغوب فيه[٢].

هذه البحوث والدراسات الميدانية دفعت بالخبراء بوزارة المعارف في المملكة العربية السعودية إلى التفكير الجاد في تطوير برامج الخدمة الاجتماعية بالمدارس، والعمل على معالجة جوانب القصور الحاصلة في الممارسة الفعلية للنشاط الاجتماعي، لكي تتمشى مع نقلة البلد الحضارية التي مرت بها خلال ربع قرن من الزمان (١٣٧٥ ـ ١٤٠١).

وقد اتضح فيما سبق أن مسمى الإدارة المشرفة على تخطيط وتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية بالمدارس قد تغير إلى عدة مسميات، إلا أن هذه التغيرات لم يصحبها أي تطوير لبرامج وأنشطة الخدمة الاجتماعية حتى عام ١٤٠١ هـ، حيث بدأ التطبيق الأولي للمشروع الجديد تحت إشراف الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم.

---

(١) فوقية إبراهيم عجمي، العلاقة بين أوجه نشاط البرامج الاجتماعية والتحصيل الدراسي «بحث ماجستير غير منشور» (القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، ١٩٧٤ م).

(٢) كرم الجندي، العلاقة بين حصة الريادة والنمو الاجتماعي لجماعة الفصل، «رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٧٩ م).

٢ ـ الوعي الاجتماعي بالحاجة الملحة لمثل هذا المشروع:

لم يكن هناك أي مستوى من الوعي الشعبي بضرورة مثل تلك الأنشطة، أو حتى المطالبة بعملية التطوير النوعي للأنشطة المدرسية الموجودة، وطلب رأي الجماهير في مثل هذه المشاريع، لم يكن معروفًا إلا من خلال الباحثين الذين يستفيدون من المعلومات شخصيًّا وبشكل يتصف بالسرية، أما الجهات الرسمية فلا ترى من تلك البيانات شيئًا، وهي في الواقع لا تعتمد عليها في رسم سياساتها وخططها التنموية، ولم يذكر أن طرح مشروع للدراسة بناء على توصيات الجمهور أو الباحثين، ولعل السبب في ذلك هو أن الدولة تتلمس احتياجات الناس وتدركها قبل أن يدركوها هم أنفسهم، ومن ثم تقدمها لهم طيبة بها النفس. ومع أن هذا الأسلوب يتصف بروح المبادرة، إلا أن أسباب نجاحه قليلة، حيث إن أي جهد أو خدمة تقدم للناس قبل أن يدركوا حاجتهم لها يمكن أن تستقبل بشيء من البرود، وقد لا يستجاب لها كما ينبغي، كما لو كانت هذه الخدمة مقدمة لهم بناء على طلبهم وشعورهم بضرورتها.

وهذا الأمر قد يبدو صعبًا نوعًا ما، ذلك لأنه لا توجد بالمجتمع هيئات أو جمعيات تمثل الناس وتدلي بآرائهم لدى الجهات الرسمية، ومن الصعوبة بمكان أن تؤخذ آراء جميع الأفراد في هذه البلاد المترامية الأطراف، لذا تكتفي الدولة في الأمور الدينية بوجهات نظر رجال الدين، وبخاصة الذين أسندت لهم مهام الاستشارة، أما قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية فتسند مهمة تخطيطها وتطوير مشاريعها إلى الخبراء الرسميين.

وتتمثل القيادة المحلية في رجال الأعمال وأمراء العشائر، ولكن مشاركتهم في توجيه المشاريع العامة محدودة جدًّا، وذلك من منطلق رغبة الحكومة في ذلك، وقد يعود الأمر إلى عدة عوامل، منها: أن رجال الأعمال قد يغلِّبون

مصالحهم على مصلحة المواطن، بينما الدولة تهتم بمصلحته أولا. أما بالنسبة لأمراء العشائر فإن المستوى الثقافي لمعظمهم لا يؤهلهم للمشاركة في الرأي العام، كما أن اهتمامهم بقضايا الناس محدودة جدا، وخصوصا فيما يتعلق بالمجال التربوي.

وعلى ضوء ما سبق طرحه من عوامل، فقد تصعب المشاركة الشعبية في طرح بعض الآراء أو الأفكار ـ حول المشاريع التي تتعلق بالمجتمع ـ على الدولة قبل أن يتم اعتمادها رسميا، بينما ذلك الدور يعتبر حقًّا قانونيًّا للمواطن في البلاد الغربية، يقوم به ممثلوهم لدى الحكومة، وذلك بسبب ارتفاع المستوى الثقافي للناس وحياة الديمقراطية التي يعيشونها.

ننتهي إلى القول بأن مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم لم يمرر من خلال قنوات شعبية منظمة وإنما تولى الخبراء الرسميون لوزارة المعارف طرحه، من خلال الإدارة العامة للنشاط المدرسي، ومن ثم إلى وزير المعارف الذي له صلاحية الموافقة واعتماده رسميا، وبعد ذلك جرى التطبيق الأولي لهذا المشروع في عام ١٤٠١ هـ. ولكن بعد أن أنشئ مجلس الشورى ومجالس المناطق فقد يتغير مسار مثل هذه المشاريع، حيث ستكون هناك قنوات محلية تمر من خلالها حتى تأخذ وضعها الرسمي، وبذلك ستتحقق الفائدة المرجوة لتلك المشاريع، وفق النموذج المذكور.

٣ ـ المشاركة الرسمية للمواطنين في عملية اتخاذ القرار:

يختلف نظام الحكم في المملكة العربية السعودية عنه في المجتمعات الغربية، حيث في أمريكا مثلا لكل مواطن أمريكي ممثل رسمي لدى الحكومة الفيدرالية (senator). يقوم الممثلون بنقل وجهات نظر الناس إلى أصحاب اتخاذ القرار، ومن خلال هذه القنوات يتم إشعار الحكومة بما لدى المواطنين من توجيهات أو اقتراحات تسعى لمصلحة الوطن والمواطنين، وفي المملكة لا يوجد مثل ذلك التمثيل الدقيق للمواطن. ولعل هذا يعود إلى بساطة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حيث يستطيع أي مواطن أن يتصل مباشرة بالوزير المسئول، أو الحاكم الإداري أو حتى الملك وولي العهد. هذا الأسلوب ينم عن التواضع المحبب للنفوس، لكنه قد يؤثر سلبيًا في اتخاذ القرار، لأنه ربما استطاع ذلك الرجل صاحب البيان والذي لديه مقدرة على الإقناع، ان يغير وجهة نظر المسئول نحو مشروع ما، ومن ثم تتغير الإجراءات العملية المراد اتخاذها إلى النقيض. وهنا نلاحظ أن وجهة نظر واحدة (غير ممثلة فعلا لعامة الناس) تستطيع ان تسيّر الأمور على مبتغاها، وهذا يتعارض مع مبدأ الشورى والعدل.

وأعتقد أن الفرصة الآن متاحة جدا بعد قيام مجالس المناطق والمحافظات لإمكانية تمثيل جميع المواطنين، وتلقي وجهات نظرهم من خلال تلك المجالس، وبذلك يتحقق هدف الديمقراطية التي يتغنى بها الغرب. كما يقطع الطريق على بعض العناصر التي لا تريد أن ترى إلا ما يتمشى مع رغباتها، ويحقق مصالحها الشخصية، وإن كان ذلك على حساب مصالح أناس آخرين، وقد يكون لديهم نفوذ اجتماعي او اقتصادي يستغلونه لدى بعض المسئولين للتأثير في اتخاذ القرار في مصلحتهم.

ولقطع الطريق على مثل هذه الفئات وتحقيق المشورة الحقة لجميع المواطنين الراغبين في المشاركة، يجب أن تبدأ فكرة المشروع من القاعدة إلى القمة، فإن

ذلك أجدر لتقبل الناس واستفادة الأمة بذلك المشروع. وإذا كان القرار موجهًا من القمة إلى القاعدة فلن تكون عملية القبول لهذا القرار مرضية، أو لن يكون هناك إقبال من المواطنين على المشاركة والاستفادة بمعطيات هذا المشروع، وبذلك ستهدر الجهود الحكومية مقابل تفاعل الناس المحدود مع تلك الأنشطة. وقد عانى ويعاني مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم من تلك السلبية، حيث يبدو ضعف التجاوب لدى أولياء الأمور لمشاركة المدرسة في أنشطتها التي تحقق ربط البيت بالمدرسة، للتعاون البناء لإنجاح وظيفتي المدرسة الاجتماعية والتعليمية.

وعلى مستوى المدرسة فإن التفاعل بين المدرسين والمرشد الطلابي يبدو ضعيفًا. ولعل ما سبق من معاناة تكون مؤشرًا للأخطاء التي تضمنتها إجراءات إقرار مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، حيث رسم من قبل الجهات العليا وطلب تنفيذه من قبل الجهات الدنيا. وهذا خلاف مسارات النموذج العلمي الذي تم استخدامه في هذه الدراسة.

خامسًا: كيف تفاعلت الحكومة مع مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم؟

١ ـ الإجراءات الرسمية لتبني المشروع:

أصدر وزير المعارف في عام ١٩٨٢م قرارًا وزاريًّا رقم ١٢٦/ خ يقضي بتغيير مسمى إدارة التربية الاجتماعية إلى «الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم»، وفي ضوء ذلك التغيير قام المختصون بالوزارة بصياغة اللوائح والاختصاصات التي تتعلق بالإدارة الجديدة، وفق مهامها المستجدة والأهداف المتنوعة التي تسعى إلى تحقيقها.

وقد تم تعميم مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم وفقًا لقاعدتين أساسيتين في اتخاذ القرار:

الأولى: القرارات التنظيمية العامة، وتتضمن العديد من التعاميم التي حاولت الوزارة من خلالها أن تثبت هذا المشروع في نماذج مجزأة، تحدد كل منها جانبا من المهام والأهداف التي يجري العمل لتحقيقها وبصورة قابلة للتغيير والتطوير.

الثانية: اللوائح التفسيرية، وتقتضي توضيح العمليات التي يجب أن تتخذ في الممارسة الفعلية لأنواع النشاط المختلفة. فإما أن يكون النشاط قائما ويتطلب بعض التعديلات او الإضافات حتى يتمشى مع خطة العمل الجديدة، أو أن هناك حاجة لتصميم أنشطة جديدة تستكمل تحقيق بقية الأهداف. ومن خلال هذا المستوى يتم تحديد الأدوار المطلوبة في كل نشاط لتحقيق الأهداف المرسومة لهذا المشروع.

وقد بدأت القرارات التنظيمية بالقرار الوزاري رقم ٤٢٨/ ٤٦ في عام ١٩٨١ م، والذي يقضي بإنشاء الإدارة الجديدة التي ستتولى التخطيط والإشراف على مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، وتضمن القرار نفسه رغبة الوزير من المسئولين بالوزارة في دراسة هذا المشروع مع الخبراء المختصين على مستوى إدارات التعليم والمدارس، والحصول على وجهات نظر هذه الأطراف والاستفادة منها قبل تعميم هذا المشروع، والأمر بتطبيقه رسميا. وصدر قرار وزاري آخر رقم ٥٦/ ٤٦ في عام ١٩٨٢ م، يوضح الصيغة النهائية لمسمى الإدارة العامة المشرفة على هذا المشروع، وذلك بعد تلقي وجهات النظر المختلفة والاستفادة منها في توجيه الصياغة الجديدة لمسمى تلك الإدارة «الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم». ومن ثم صدر التعميم رقم ٣٢٤/ ٤٦ في ١٩٨٢ م، لتحديد المهام المطلوبة من المسئولين في إدارة التربية الاجتماعية، للتحول تدريجيا إلى الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم في نسقها الجديد.

وبدأ التطبيق الفعلي لمشروع توجيه الطلاب وإرشادهم في عام ١٩٨٢ م.

حيث صدر التعميم الوزاري رقم ٣٥٨/ ٤٦ إلى المدارس من خلال القنوات الرسمية لاتخاذ القرار. وفي نهاية عام ١٩٨٢ م، تمت التعديلات اللازمة لهذا المشروع حيث أصبح في صورته النهائية، وتم إرساله إلى عموم إدارات التعليم في المملكة العربية السعودية، مرفقا بالتعميم رقم ١٠١٢/ ٤٦ لكي يعتمد تطبيقه في صيغته النهائية بدءا من العام الدراسي ١٩٨٢/ ١٩٨٣ م.

وفي عام ١٩٨٣ م، زودت جميع مديريات التعليم بالمملكة بتعميم يتضمن الاختصاصات والمهام التي سيتولاها القسم الممثل للإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم في كل إدارة تعليم، بالإضافة إلى التشكيل الإداري المطلوب لهذا القسم[١]، ويتضمن التعميم تحديد المسئوليات لكل من المشرف على القسم والمرشد الطلابي.

وفي عام ١٩٨٤ م حددت الصيغة النهائية لمشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، حيث جمعت جميع الاقتراحات ووجهات النظر للمختصين والممارسين المهنيين، ومن ثم أجريت التعديلات اللازمة، كما أرسلت جميع اللوائح التفسيرية لكل نشاط، وطلب من كل إدارة تعليم أن تضع جدولا زمنيا لتنفيذ تلك الأنشطة، يتم توزيعه على جميع المدارس التابعة لكل منطقة تعليمية[٢].

وتتضمن تفصيلات ذلك المشروع عمليات التقويم والتوجيه كقاعدة لتطوير البرامج والأنشطة المختلفة.

وضمن مجريات التقويم أصدر التعميم رقم ٥٥١/ ٤٦ في عام ١٩٨٢ م الى جميع إدارات التعليم، وتطالب فيه بالاهتمام بإعداد التقارير اللازمة حول تقويم

---

(١) التعميم رقم ١٢٤/ ٤٦، بشأن التشكيل الإداري لقسم الإشراف على توجيه الطلاب وإرشادهم.

(٢) وزارة المعارف، قرار وزاري رقم ٣٨/ ٤/ ٢١/ ١٠٨/ ٤٦، بخصوص أسس مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم للسنة الدراسية ٨٣/ ١٩٨٤ م، يناير ١٩٨٤ م.

أنشطة مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، وبذلك حصلت الوزارة على تقويم شامل، حيث تم على ضوئه إجراء التعديلات والإصلاحات التي أدت بالأنشطة إلى أفضل مستوى، ويأتي التعميم رقم ٥٥٥/ ٤٦، ١٩٨٣ لتحديد القواعد التي يتم على ضوئها تقويم كل من الإخصائي والمرشد الطلابي، استكمالا لعمليات التقويم الشامل لمشروع توجيه الطلاب وإرشادهم.

ولتحقيق العملية الإجرائية لتنفيذ الأنشطة، جاءت التعاميم والقرارات الوزارية التالية:

- القرار الوزاري رقم ١٩٠/ ٣٩، ١٩٨٢ م حدد أنظمة وإجراءات المقصف التعاوني بالمدارس.
- التعميم رقم ٥٩٦/ ٤٦، ١٩٨٢ م. أوصى بتبادل الخبرات بين إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- القرار الوزاري ٨٢٧/ ٤٦، ١٩٨٣ م حدد الخطوات النهائية لبرنامج استقبال الطلاب الجدد في المدارس الابتدائية.
- التعميم رقم ٣/ ٤٦، ١٩٨٤ م. قام بصياغة متطلبات برنامج مكافحة التدخين ومحاربة المخدرات.
- قرار وزاري رقم ٤٧٧/ ٤٦، ١٩٨٤ م. صمم الإجراءات اللازمة لجماعات التقوية.
- التعميم رقم ٨١٧/ ٣٩، ١٩٨٦ م. أوضح تصاميم النماذج لبرامج الأنشطة الاجتماعية.
- التعميم رقم ٤٤/ ٤٦، ١٩٨٨ م حول تصنيف الطلاب المتفوقين علميا.

٢ ـ أهداف وأبعاد المشروع:

تنقسم أهداف هذا المشروع إلى مجموعتين:

الأولى: وتسمى أهداف ظاهرة أي واضحة المقصد والغاية.

والثانية أهداف خفية، أي لم يصرح بها عبر التعميمات أو القرارات الوزارية، وتتضمن التوجيه العام والتنمية الاجتماعية اللذين سيتحققان من خلال التطبيق الفعلي للأنشطة، ويوضح التعميم رقم ٨٣٠/ ٤٦ . الخطوط العريضة للأهداف العامة، التي على أساسها صممت جميع أنشطة مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم[١] وتتمثل فيما يلي :

- الاهتمام بالنواحي النفسية والاجتماعية والأخلاقية والتربوية في عملية توجيه الطلاب وإرشادهم، لتكوين جيل صالح يتحمل تبعات المستقبل .
- دراسة وتشخيص الحالات الفردية وتبصيرهم لكي يساعدوا أنفسهم بأنفسهم، ومن ثم يعتمد الأفراد على أنفسهم في التغلب على الصعوبات التي تقابلهم .
- المشاركة الفعلية في بحث واستقصاء مشاكل الطلاب الأكاديمية والاجتماعية . بالإضافة إلى الأهداف الأخرى التي تحددت بتعاميم أخرى شتى، وهي على سبيل المثال لا الحصر.

* تشجيع التعاون بين البيت والمدرسة، للتغلب على المشاكل التي تعوق تنشئة الطلاب .
* العمل على أن تكون الأنشطة المدرسية ميدانا لتطبيق برامج توجيه الطلاب وإرشادهم .
* التأكيد على التقويم الدوري لجميع البرامج والأنشطة، لتحقيق تطويرها وتنميتها .

أما الأهداف الخفية فقد تم تصنيفها من وجهة نظر المؤلف كالتالي :

- العمل على غرس المواطنة الصالحة في هذا الجيل الصاعد عماد المستقبل وروح الأمة .

---

(١) وزارة المعارف، التعميم رقم ٣٦/ ٨/ ٨٣٠/ ٤٦، ١٨/ ٩/ ١٩٨٤ م.

- التبصير السليم لهذا الجيل، لاتقاء سلوك الجريمة ومخاطرها في المستقبل.
- قيادة المجتمع من خلال أجياله الصاعدة إلى مستوى إثبات الذات، كأمة لها شخصيتها البارزة بين أوساط دول العالم جميعا، والقيادة الدينية في عالمنا الإسلامي.
- إظهار أهمية الوظيفة الاجتماعية للمدرسة في تحقيق الدور التربوي على مستوى المدرسة والمجتمع الكبير.
- إشراك أولياء أمور الطلاب مع المدرسة لتحقيق الوظيفة التعليمية والاجتماعية للمدرسة.
- توجيه أولياء الأمور وتعليمهم بالأساليب التربوية المناسبة للناشئة، وبطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين وأنشطة جماعة الخدمة العامة بالمدرسة.
- مقابلة احتياجات أبناء النخبة التي تلقت تعليمها في الخارج، وقد تأثروا نسبيا بما في دول الغرب من اهتمام كبير بالنواحي الاجتماعية والنفسية للطلاب.
- مسايرة ركب الحضارة والاستفادة من التوجيهات العلمية، التي تظهر أهمية إرشاد الطلاب وتوجيههم في العملية التعليمية.

٣ ـ الاحتياجات اللازمة لعملية التطبيق وتوزيع الأدوار:

أ ـ قضية التمويل:

ترصد وزارة المعارف ميزانية خاصة للإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم، أسوة بالإدارات الأخرى والأقسام التي تحتاج إلى ارتباط مالي لتنفيذ أنشطتها. والميزانية تتفاوت من سنة إلى أخرى حسب نصيب وزارة المعارف من الميزانية العامة للدولة، وكذلك حسب الأنشطة التي خطط لها في الميزانية الجديدة، التي تصمم لأجل الاعتمادات المالية للسنة المالية القادمة.

والجدير بالذكر، أنه لا يطلب من الأولياء أي تبرع أو دعم لأي نشاط أو مشروع تشرف عليه الوزارة من قريب أو من بعيد، والأكثر من ذلك فإن وزارة المعارف تقوم بدعم المدارس الأهلية ماليا وإشرافيا دون أن تنتظر مقابل من هذا القطاع.

وتقوم الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم بتقديم تخطيط شامل للميزانية التقريبية في بداية كل عام دراسي، وكذلك جدولة كاملة للميزانية الواقعية قبل نهاية كل عام مالي، يتم اعتمادها ضمن ميزانية الدولة العامة.

ب ـ الممارسين المهنيين على مستوى التخطيط والتنفيذ:

وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب. كما وضحت الاستراتيجيات التي بمقتضاها يتم سد احتياجات المدارس من الممارسين المهنيين، لتولي مهام الإرشاد والإشراف بمدارس التعليم العام.

جـ ـ توزيع الأدوار المهنية:

يتم التفاعل مع أنشطة مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم من خلال توزيع الأدوار المهنية بدءا من الأجهزة التخطيطية إلى الأجهزة التنفيذية، بما في ذلك الأجهزة المعاونة في المجتمع، وذلك حسب التوزيع التالي[1]:

*** تتولى الإدارة العامة لتوجيه الطلاب وإرشادهم المسئوليات التالية:**

- اقتراح الهيكل التنظيمي للأجهزة المنفذة لهذا البرنامج في إدارات التعليم.
- تحديد العدد المطلوب من الإخصائيين الاجتماعيين في ضوء الهيكل

---

(١) ملحق بالتعميم رقم ٣٦/ ٨/ ٤/ ٨٣٠/ ٤٦، في ١٨/ ٩/ ١٤٠٤، ص ص: ٥ ـ ١٤.

التنظيم السابق .

ـ الإسهام في تدريب العاملين في المدارس ، في ميدان التوجيه والإرشاد .

ـ مراجعة الميزانية السنوية للمناطق التعليمية في مجال اختصاصها .

ـ العمل على تأهيل الأطر الوطنية اللازمة ، لتتولى مهام التوجيه والإرشاد مستقبلا وعلى مستوى التخطيط والتنفيذ .

ـ التعاون مع المتخصصين في كليات التربية بجامعات المملكة لتقنين الاختبارات والمقاييس ، للتعرف على قدرات الطلاب وميولهم .

ـ تلقي التغذية المرجعية (feed back) من إدارات التعليم لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في الخطط المستقبلية .

*** يتولى قسم توجيه الطلاب وإرشادهم لجميع إدارات التعليم بالمملكة المسئوليات التالية:**

ـ وضع خطة للنشاط لجميع مدارس المنطقة ، على ضوء توجيهات الإدارة العامة بالوزارة ، تتضمن تلبية احتياجات المجتمع المحلي .

ـ توجيه ومراقبة المدارس في القطاع ، في تخطيط وتنفيذ برامج وأنشطة توجيه وإرشاد الطلاب ، وفق احتياجات أهالي الحي الذي تقع فيه المدرسة .

ـ التعاون مع المدارس في تحديد المشاكل التعليمية والاجتماعية على مستوى المنطقة .

ـ إعداد البحوث التي تساعد على تطوير هذه البرامج .

ـ الإشراف على تنفيذ الاختبارات التشخيصية وتقويمها على مستوى المنطقة ، بالإضافة إلى تقويم العاملين في هذا المجال .

ـ إعداد تقرير سنوي ، متضمنًا المنجزات والصعوبات التي تعترض العمل في إطار توجيه الطلاب وإرشادهم ، وطرح المقترحات اللازمة للتغلب

على هذه الصعوبات، وما يستلزمه تطوير هذه البرامج، بالإضافة إلى إعداد الميزانية السنوية ورفع ذلك إلى الوزارة.

- تشكيل مجلس توجيه الطلاب وإرشادهم على مستوى المنطقة، على أن يقوم بالمهام التالية:
  - الإشراف على جميع البرامج ومتابعة تنفيذها.
  - إقرار خطة القسم في المنطقة.
  - الإشراف على عملية التقويم للبرنامج والعاملين.
  - المصادقة على التقرير السنوي لقسم توجيه الطلاب وإرشادهم.

*** يقوم مدير المدرسة سواء كانت ابتدائية أو كفاءة أو ثانوية بالمهام التالية:**

- تهيئة المناخ والبيئة التربوية الصالحة لممارسة أنشطة توجيه الطلاب وإرشادهم.
- تيسير الإمكانيات بالمدرسة للمساعدة في تطبيق عناصر الأنشطة المدرسية.
- عدم إشغال الإخصائي الاجتماعي بأعمال إدارية بعيدة عن ميدان عمله المهني.
- رئاسة لجنة توجيه الطلاب وإرشادهم بالمدرسة.
- التعاون مع الإخصائي الاجتماعي بالمدرسة.
- المشاركة شخصيا في أنشطة توجيه الطلاب وإرشادهم.
- حث هيئة التدريس على التعاون مع الإخصائي الاجتماعي، وكذلك الأهالي وطلب اللوائح التفسيرية من إدارة التعليم، وتأمين المتطلبات التي تلزم لتنفيذ الأنشطة.

*** ويقوم الإخصائي الاجتماعي أو المرشد الطلابي بمزاولة المهام التالية:**

- التنسيق مع مدير المدرسة في عمليات التخطيط والتنفيذ للبرامج .
- تعبئة المعلومات في السجل الشامل لكل طالب، مع الإشراف على حفظ وتنظيم السجلات ـ سجل البرامج والبيانات، الاجتماعات وسجل متابعة الطلاب .
- بحث الحالات الفردية للطلاب، ومتابعة الحالات الخاصة .
- تطبيق كل ما يرد من تعليمات خاصة بمجالس الآباء والمعلمين .
- رعاية الطلاب المتفوقين دراسيا وتنمية مواهبهم، وكذلك المتأخرون دراسيا، والعمل على تحسين مستواهم الدراسي .

*** وللمدرس أدوار اجتماعية يتبناها خلال أدائه الوظيفي وهي تساهم في زيادة الفاعلية لمشروع توجيه و إرشاد الطلاب.**

- تعريف الطلبة بخدمات التوجيه والإرشاد، وتنمية إيجابي لديهم للمشاركة في الأنشطة المتعددة .
- تهيئة مناخ نفسي صحي في الفصل، يساعد الطلاب على تحقيق التوافق النفسي والتحصيلي .
- استغلال النقاش والفرص المتاحة للحوار الحر في عملية التوجيه والإرشاد .
- تقديم المقترحات لتطوير برامج الإرشاد، والتعاون مع الإخصائي الاجتماعي كجهة تحويل للحالات الطلابية .
- المشاركة الإيجابية في مجالس الآباء والمعلمين وجميع حلقات النقاش بالمدرسة .

*** كذلك طبيب الوحدة الصحية يقوم ببعض المهام التي تكمل المسيرة المهنية في عملية توجيه وإرشاد الطلاب:**

- عمل الإجراءات الطبية الوقائية، والإشراف على التربية الصحية في المدرسة وبرامجها.
- إجراء الفحص الطبي اللازم لاستكمال القبول في المدرسة.
- الاشتراك في علاج الحالات النفسية والاجتماعية كأحد أعضاء الفريق المعالج للحالات الطلابية.
- التوجيه الطبي لمن لديه عادة شاذة أو مشكلة صحية.

*** ومن المهام المساندة ما يلعبه الأولياء من أدوار فعالة مع المدرسة:**

- زيارة المدرسة للتعرف على مستوى ابنه الدراسي وسلوكه الأخلاقي ومتابعة ذلك في البيت.
- حضور اجتماعات مجالس الآباء والمعلمين وغيرها من اللقاءات التي تدعوه المدرسة لحضورها.
- قراءة دفتر الواجبات اليومي لابنه، والاطلاع على الملاحظات أولا بأول لتتبع نشاط ابنه التعليمي.
- إشعار المدرسة بأي مشكلة يتعرض لها ابنه، والتعاون مع المدرسة في التغلب على تلك المشكلة وغيرها.

٤ - تحديد المستفيدين، وتخصص الممارسين على مستوى الإشراف والتنفيذ:

أ- من المستفيدون من أنشطة هذا المشروع؟

وزارة المعارف هي الجهاز المسئول عن قطاع التعليم العام الرسمي، وتلك مسئولية مباشرة في التمويل والتخطيط لجميع منطلقاته، أما التعليم العام الأهلي فتتولى وزارة المعارف الإشراف عليه فنيا وعلميا.

وحينما تم التخطيط لأنشطة توجيه الطلاب وإرشادهم، فإنما أخذ في الحسبان فقط الطلاب الذين ينتسبون للتعليم العام بمراحله الثلاثة: الابتدائية والمتوسطة والثانوية. ويفترض أن جميع الطلاب في هذا القطاع أسوياء عقليا، واجتماعيا، وجسميا، أي إنهم ليسوا من ذوي الحاجات الخاصة الذين تتولى خدمتهم وتعليمهم أجهزة اخرى.

فهناك دور المعوقين، وتتولى رعاية وتعليم المعاقين جسميا وعقليا، وتوجد هذه المؤسسات في معظم مدن المملكة. أما دور الملاحظة فهي المسئولة عن تعليم وحفظ الأحداث ما قبل السن القانونية. هذه الفئة من الشباب تكون منحرفة سلوكيا أو معرضة للانحراف، أما الأيتام فهم أسوياء فعلا ولكن لهم ظروف خاصة تختلف عن ظروف عامة الطلاب، ولذلك تتولى رعايتهم وإيوائهم دور خاصة، تعمل على تعويضهم من الناحية الاجتماعية والنفسية ومن الناحية الاقتصادية أيضا.

إن الفئات الثلاث آنفة الذكر، قد لا تستفيد من أنشطة وبرامج مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم بصفة مباشرة كسائر الطلاب، لأن لكل فئة رعاية خاصة تتمشى مع ظروفه ونوع احتياجاته، إلا من تلقى تعليمه بأحد مدارس التعليم العام، كطلاب دار التربية النموذجية مثلاً.

ب ـ الى من تسند عمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج توجيه الطلاب وإرشادهم:

تنص اللوائح بوزارة المعارف على أن الشخص المؤهل لممارسة الدور المهني في إطار مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، هو ذلك المتخصص في علم النفس فقط، وهو ما يعرف باسم مرشد نفسي. وقد سبق في الفصل الأول من هذا الكتاب ذكر المثالب وعوامل القصور، التي تحد من دور المرشد النفسي لممارسة هذا الدور، حيث أن المهام التي حددتها لوائح وزارة

المعارف لمشروع توجيه الطلاب وإرشادهم ذات اهتمامات اجتماعية شاملة، ويتطلب تحقيقها جهود الإخصائي الاجتماعي، وهي قضايا اجتماعية بحتة تتعدى إمكانيات المتخصصين في علم النفس، وقد تم توضيح تلك القضايا بطريقة منطقية بعيدة عن التحيز أو المجاملة، وذلك للتجرد العلمي في عملية التحليل.

والذي يراه المؤلف من واقع دراسته الأكاديمية وخبرته على أرض الواقع، أنه يجب أن يشكل فريق عمل في كل مدرسة، يتعاون لتحقيق الأهداف الطموحة المرسومة لهذا المشروع.

يتكون فريق العمل من الإخصائي الاجتماعي، والمرشد النفسي، وإخصائي الترويج. ويجب أن يحصل كل منهم على تأهيل علمي جيد يمكنه من عمليات الممارسة الفعلية مع الطلاب، هذا بالنسبة لأجهزة التنفيذ.

أما أجهزة التخطيط والإشراف، فيجب أن يكون لديهم التركيز العلمي على النواحي الاجتماعية؛ لأنها أكثر شمولية من الجوانب النفسية أو الترويحية، وتكون الخبرة العلمية في ميدان العمل الاجتماعي والمؤهلات العلمية العليا من مسوغات التعيين المفضلة للقيام بتلك المهام.

وبكل تجرد وإخلاص فإن المؤلف يرى أن الإخصائي الاجتماعي المخلص لمهنته والمعد في ميدان الخدمة الاجتماعية وفق خططها النظرية والميدانية، يستطيع أن يؤدي الدور كما ينبغي، إذا كانت مسألة تشكيل فريق العمل المهني مهمة صعبة، وذلك لأن برنامج إعداده المهني يتضمن دراسة قضايا علم النفس، وعلم الاجتماع ضمن الإعداد النظري العام. كما أنه يتلقى تدريبًا عمليًّا خلال السنتين الأخيرتين من برنامجه الدراسي في مرحلة البكالوريوس، كما يتعين تدريبه نظريًّا وعمليًّا على البحوث الميدانية، ودراسة الحالات الطلابية وبأسلوب علمي حديث.

سادسا: مقتضيات التطبيق الفعلي لمشروع توجيه الطلاب وإرشادهم.

في عام ١٤٠١هـ صدر القرار الوزاري رقم ١٦/٤٢٨ ، لكي يوضح الخطوط العريضة لتطبيق مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، على مستوى مدارس المملكة العربية السعودية . يتضمن هذا القرار كذلك تفسيرا للمفاهيم الرئيسية التي تتعلق بالأنشطة ، وذلك لإمكانية تطبيقها في الواقع الميداني ، والعمل على تحقيق التوجيه النفسي ، والأخلاقي ، والاجتماعي ، والتربوي ، والمهني ، وكذلك إجراء البحوث الميدانية والدراسات العلمية لاستقصاء المشاكل الاجتماعية والتعليمية التي تواجه الطلاب ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، محاولة اكتشاف مواهب الطلاب وميولهم ، لكي يتم توجيههم مهنيا على ضوء تلك الإمكانيات ، بالإضافة إلى توعية المجتمع المدرسي (الطالب ـ المدرس ـ الهيئة الإدارية) بأهداف ومهام وأنشطة مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم .

إن مفهوم الإرشاد الاجتماعي يعني أمورا عدة تتضمن : الإرشاد الوقائي ، ويقتضي الوقاية الاحتياطية ، أي العمل على منع تعرض الطلاب للمشاكل أيا كان نوعها ، وذلك بإزالة الأسباب التي قد تؤدي إليها . أما الوقاية الحتمية ، فهي تقتضي اكتشاف المشاكل الطلابية في مراحلها الأولى ، ومن ثم العمل على السيطرة عليها وبكل الإمكانيات المتاحة . وفي حالة بروز مشاكل خارج نطاق المدرسة ، فإن الوقاية تأتي في شكل تدخلات فورية من جانب المدرسة ، لمنع المشاكل التي قد تعوق مسيرة الطالب التعليمية .

يتمثل الإرشاد التربوي في تعاون الإخصائي الاجتماعي أو المرشد الطلابي مع الطلاب لحل المشاكل الدراسية التي يعانونها . فالطلاب المتفوقون يوجهون إلى فصول خاصة ، حيث يبقى الحماس العلمي لديهم ، وترتفع روحهم المعنوية .

أما الطلاب المتخلفون دراسيا فيوجهون إلى فصول تقوية خاصة، تعقد بالمدارس قبل الامتحان النهائي، كأحد مسئوليات مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم.

اما الإرشاد المهني فيقتضي تعريف الطالب بمعالم الوظائف الإدارية، ومتطلبات المهن الفنية من المؤهلات العلمية والخبرات والمهارات الذاتية، وإطلاع الطالب على الفرص الدراسية في شتى المجالات، وذلك من خلال النشرات والكتيبات التي تصدرها وزارة المعارف، وكذلك زيارة المصانع والمرافق الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

وتتطلب عملية التطبيق لمشروع توجيه الطلاب وإرشادهم مراعاة المبادئ الاجتماعية التالية: السرية ـ التقبل ـ ديمقراطية تقرير المصير ـ المسئولية الاجتماعية. وتأتي أهمية مبدأ السرية من أن أسرار الطلاب يجب أن تكون في الحفظ والصون، وكذلك جميع خصوصياتهم، وإن التزام الإخصائي الاجتماعي بهذا المبدأ يتيح للطالب فرصة الإفصاح بجميع أسراره التي يتطلبها علاج المواقف الخاصة به دونما أي تحرج، وبذلك تتيسر عملية التشخيص للمشاكل الطلابية ومن ثم علاجها.

مبدأ التقبل يقتضي قبول الإخصائي الاجتماعي لجميع الحالات الطلابية حتى وإن كانت تتعارض مع أخلاقياته ورغباته؛ لأنه بمثابة الطبيب الذي يباشر المرض مهما كانت خطورته وسهولة عدواه. وعملية التقبل من جانب الإخصائي الاجتماعي تسهل تقبل الطالب لخطة العلاج، والتعاون مع الإخصائي لعلاج أو تخفيف ما يعانيه من مشاكل[1]. وبذلك تقوى العلاقة المهنية الضرورية لعملية المساعدة والتي يتحقق من خلالها التفاعل الصحيح بين العناصر الأساسية

---

(١) أحمد فوزي الصادي، مختار عجوبة، الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في البلدان النامية، ط ١ (الرياض: دار اللواء، ١٩٨١) ص ص: ٤٧.

للخدمة الاجتماعية[1].

مبدأ ديمقراطية تقرير المصير، يتمثل في إعطاء الحرية للعميل سواء كان فردا أو جماعة في اتخاذ القرار، وتطبيق هذا المبدأ يساعد على تنمية شخصية الطالب، وزيادة ثقته بنفسه للتغلب على المصاعب التي يقابلها.

ويفيد مبدأ المسئولية الاجتماعية في تنمية تحمل المسئولية لدى الطلاب، والقيام بالأدوار المناسبة لقدراتهم وإمكانياتهم المتاحة. والمسئولية عملية متبادلة بين الأفراد والمجتمع، فالفرد مسئول أمام الجميع بأن يعمل وبإخلاص وإتقان، وكذلك المجتمع مسئول أمام الأفراد حيث يضمن رعايتهم وحفظ انتمائهم[2].

والمدرسة كمجتمع صغير مسئولة أمام الطلبة عن تعليمهم وتوفير جميع الأنشطة التي تشبع رغباتهم، ومن جهة أخرى فالطالب مسئول أمام المدرسة عن الالتزام بالاجتهاد والتعلم والإقبال على أنشطة المدرسة.

ومن الإجراءات العملية المطلوبة لنجاح تنفيذ الأنشطة، إجراء الاختبارات والقياس العلمي لتحديد مستويات الطلاب التعليمية، ومعرفة مدى تطورهم العلمي، ويقوم بهذه المهمة شعبة خبراء متخصصة تتولى المتابعة الدورية للطلاب علميا واجتماعيا ونفسيا، للاستفادة من تلك النتائج في عملية التقويم للعملية التربوية بشكل عام[3].

وفي إطار المتابعة لتنفيذ أنشطة المشروع، يجب أن يعقد ما لا يقل عن اجتماعين دوريين، لمدراء المدارس والإخصائيين الاجتماعيين أو من يقوم مقامهم خلال السنة الدراسية، وذلك لمناقشة سلبيات وإيجابيات ممارسة الأنشطة

---

(١) العناصر الأساسية للخدمة الاجتماعية: الإخصائي الاجتماعي، طالب المساعدة (العميل)، المشكلة أو الموقف الذي يعاني منه العميل.

(٢) سيد أبو بكر حسانين، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، ط ١ (ليبيا: دار مكتبة الفكر، ١٩٧٥ م)، ص ٣٤.

(٣) الإدارة العامة للتطوير التربوي بوزارة المعارف، الرياض.

المدرسية وأسلوب تحسين فاعليتها. بالإضافة إلى التقارير الدورية التي يرفعها الموجهون على مستوى الوزارة وإدارات التعليم، والجدير بالذكر أن الإخصائي الاجتماعي بالتعاون مع إدارة التعليم، يطالب بإعداد خطة تنفيذية محلية موزعة على شهور السنة الدراسية وتجري على ضوئها محاسبته، وقد اطلع المؤلف على بعض النماذج من تلك الخطط[1]. ومهمة التنفيذ لأنشطة مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم اعتمدت على منطلقين أساسيين:

١ ـ إدراك المعوقات المهنية والصعوبات المادية والمعنوية التي تعوق عملية تنفيذ الخطط:

أثبتت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث عام ١٤٠٤ هـ، أن هناك صعوبات عدة تحول دون ممارسة الإخصائي الاجتماعي لدوره المهني كما ينبغي. هذه الصعوبات أو المعوقات كما أسماها المؤلف في بحثه آنف الذكر، تعود إلى عدة ظروف تتضمن عدم وضوح الرؤية نحو دور الإخصائي الاجتماعي المتوقع، وجدوى الأنشطة الاجتماعية، وفاعلية التعاون البناء بين البيت والمدرسة، وذلك على مستوى المجتمع المدرسي، والمجتمع المحلي المحيط[2] وفيما يلي تفصيل لذلك:

أ ـ في محيط المدرسة:

ـ تبين أن دور الإخصائي الاجتماعي غير واضح الرؤية بالنسبة لمعظم مدراء مدارس العينة، فهم يعتقدون أن مهمته تكمن في حفظ النظام بالمدرسة والمساعدة في الأعمال الإدارية الصرفة.

ـ لا يعطى الإخصائي الاجتماعي كامل الحرية للتعامل مع الحالات الطلابية، إذ تتدخل أحيانا الإدارة في الدور المهني للإخصائي الاجتماعي.

---

(١) سعد مسفر القعيب، معوقات الممارسة المهنية للإخصائي الاجتماعي في المدرسة، «دراسة ماجستير غير منشورة» (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٤٠٤) ص ص ١٠٥ ـ ١٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص: ١٠٥ ـ ١٠٨.

ـ محدودية تعاون المدرسين مع الإخصائي الاجتماعي، وهم يمثلون جهات تحويل للحالات الطلابية التي تحتاج إلى مساعدة.

ـ لا يوجد غرفة خاصة للإخصائي لمقابلة الحالات الطلابية فيها بعيدًا عن مسامع وأنظار الآخرين، وهو ما يتقضيه مبدأ السرية.

ـ معاناة بعض الإخصائيين الاجتماعيين من عدم تعاون الطلاب معهم في عملية التوجيه والإرشاد.

ـ عدم استطاعة الإخصائي الاجتماعي مقابلة ومساعدة جميع الحالات الطلابية؛ لأن عدد طلاب معظم المدارس كبير جدًّا يفوق قدراته الذاتية، كما أن بعض الإخصائيين يكلف بالإشراف على أكثر من مدرسة، وتلك المهام تفوق إمكاناته الذاتية مهما كانت قدراته وحماسه للعمل.

ب ـ في محيط المجتمع المحلي (أولياء أمور الطلاب):

ـ عدم متابعة بعض أولياء الأمور لأبنائهم من الناحية التعليمية والسلوكية، إذ أن بعضهم لا يتعرف على مستوى ابنه الدراسي، ولا على الشِّلل التي يمشي معها مهما كانت خطورتهم عليه.

ـ قلة تجاوب معظم الأولياء للدعوة التي توجه إليهم من المدرسة بشأن أبنائهم.

ـ قلة نسبة الحضور من الأولياء لمجالس الآباء والمعلمين، والمناسبات التي تقيمها المدرسة.

ـ بعض الأولياء لا يقبل أن يتعامل مع الإخصائي الاجتماعي بشأن القضايا التي تخص ابنه، بل يتجه للتفاوض مع الإدارة، مع أن تلك القضايا مهنية وتتطلب التعامل مع الإخصائي الاجتماعي.

ـ عدم وجود المؤسسات المعنية بالعمل الاجتماعي في المجتمع المحلي، كمكاتب الخدمة الاجتماعية، ومكاتب التوجيه المهني. أما العيادات

النفسية فهي محدودة جدا، ولا تستطيع أن تغطي جميع الاحتياجات النفسية للمرضى، بالإضافة إلى أنها تنحصر في المدن الكبيرة دون سائر المناطق.

- ليس هناك توعية اعلامية كافية لتنوير أذهان أولياء أمور الطلاب حول المشاكل الدراسية والاجتماعية التي قد يتعرض لها أبناؤهم.

جـ - الصعوبات المادية والمعنوية:

- تقرر وزارة المعارف ميزانية متواضعة جدا لأنشطة التوجيه والإرشاد الطلابي، حيث لا تفي بمتطلبات تلك الأنشطة. وفي السنوات الأخيرة أخذت المدارس تعتمد في تنفيذ أنشطتها على ريع المقصف التعاوني.

- أزمة حرمان الإخصائي الاجتماعي من التعيين على سلم المدرسين، حيث يقل عنهم في المرتب، رغم انه يؤدي دورا لا يقل أهمية عن زميله المدرس، بل يفوقه، حيث صعوبة المهام وحجم العمل المناط به، كما أنه يتعرض لبعض الإحراجات في معظم الأوقات مع أولياء أمور الطلاب وإدارة المدرسة.

- قلة الحوافز المادية والمعنوية للإخصائيين الاجتماعيين مهما كانت جدارتهم، ولذلك تضاءلت لديهم الروح المعنوية والإبداعية.

٢ - الاستفادة من التسهيلات المتاحة:

مرَّ مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم بعدة ظروف وعوامل أدت الى النجاح الملموس لهذا المشروع، خاصة في تطبيقه الشامل والفوري في جميع مدارس المملكة.

أولها: أن فكرة هذا المشروع جاءت من أعلى الهرم التنظيمي، ولذلك لقيت هذه الأفكار استجابة سريعة من أصحاب الصلاحية، لسهولة الاتصال المباشر والتمكن من عملية الإقناع، وفي فترة زمنية وجيزة إذا ما قيست ببعض المشاريع الأخرى، حيث تستغرق دراستها والموافقة عليها وقتا طويلا يؤدي إلى برود الحماس لها. وكما هو المعتاد فالأفكار أو الدراسات

التي تنبثق من قاعدة الهرم التنظيمي، تتعرض لكثير من النقد والتمحيص، وربما إلى التثبيط، على خلاف انطلاقة المشروع آنف الذكر.

وثاني تلك العوامل والتسهيلات هو: أن جميع المسئولين تقريبا وهم الذين في المواجهة، مقتنعون تماما بضرورة القيام بجهود تنشيطية للعمل الاجتماعي بالمدارس، لاسيما أن الأنشطة والمشاريع في هذا المجال قد أصبحت تقليدية تفتقد الحيوية وروح الإبداع. أما **ثالث** تلك العوامل فيكمن في القوة التي استمدها هذا المشروع من العناصر التي سعت لتخطيطه وطالبت بتنفيذه، حيث المكانة العلمية والوظيفية العالية التي يحتلونها في وزارة المعارف، بغض النظر عن نوع التخصص. المهم أن هناك عناصر متحمسة له ومعدة نسبيا للقيام بالأدوار المطلوبة. وقد سبقت الإشارة إلى الخطة التي صممت لإعداد الممارسين المهنيين. كما سيرد تفصيل لتوزيع هذه القوى على ميادين العمل والتي استطاعت بدورها أن تمارس هذا المشروع في واقع التنفيذ.

وكذلك يعتبر تحمس أقسام وكليات التربية بجامعات المملكة من العوامل الميسرة لنجاح مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، حيث ضمنت تلك الكليات والأقسام خططها الأكاديمية بعض المواد والمقررات الدراسية في علم النفس والإرشاد، والتي تهيئ المتخرج للقيام بدور المرشد الطلابي. ورغم أن هذا التوجه خاطئ نوعا ما؛ لأنه ركز على جانب علم النفس وتناسى العلوم الاجتماعية التي تعتبر هي الأساس في تحقيق الاحتياجات الإنسانية للإنسان السوي نفسيا، أما الإنسان المضطرب أو المريض نفسيا فلا يعتقد بأي حال من الأحوال أن مثل مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم سيكون مجديا له، لأنه يحتاج في الواقع إلى عيادات نفسية للعلاج والمتابعة، إلا أن هذا التوجه ساعد على إيجاد الحماس لدى

العناصر التي وضعت على كاهلها مسئولية تنفيذ ومتابعة أنشطة هذا المشروع، لتحقيق حاجة في نفس يعقوب قضاها، وللخروج بنسق جديد للأنشطة الاجتماعية المدرسية. ومن الأمور التي ساعدت على سرعة تنفيذ مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم منذ مرحلة التطبيق الأولى عام ١٤٠١هـ، الانسجام والمنطقية والتسلسل في التعاميم والقرارات الإدارية، واللوائح التفسيرية اللازمة لتنفيذ تلك التوجيهات، ويدل ذلك على وضوح الرؤية لدى المخططين لهذا المشروع واحتياطهم من التضارب أو الازدواجية للأوامر التنفيذية المتعلقة بهذا المشروع. وعلى هذا القدر. من الوضوح صممت الخطط التطبيقية، حيث تقوم الوزارة بوضع خطة عامة تتضمن الخطوط العريضة للأنشطة، ثم تتولى إدارات التعليم تفصيل تلك الخطة وإخراجها في برنامج عمل أكثر تحديدًا، ومن ثم تعمم على المدارس، ويطلب من كل مدرسة أن تضع خطة عمل موزعة على شهور السنة، تلبي احتياجات الطلاب في ضوء ظروف المجتمع المحلي.

سابعاً: إلى أي مدى تحققت الأهداف التي بنيت عليها سياسة مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم؟

في بداية التطبيق الأولي للمشروع قامت وزارة المعارف بإعداد خطة شاملة لتوزيع المتخصصين على المدارس في قطاع التعليم العام، لتولي مهام تنفيذ ومتابعة الأنشطة والبرامج الاجتماعية في المدارس، وذلك وفق ثلاثة تقسيمات متمايزة:

١ - المدارس ذات الأعداد الكبيرة من الطلاب، سواء كانت ابتدائية أو متوسطة أو ثانوية، هذه الفئة من المدارس يعين بها مرشد طلابي متفرغ أو إخصائي اجتماعي شبه متفرغ، للإشراف على تنفيذ الأنشطة الاجتماعية،

والعمل على الاستفادة من سائر الأنشطة المدرسية في عملية الإرشاد النفسي والتوجيه الاجتماعي للطلاب.

٢ ـ المدارس التي يقل عدد طلابها عن المدارس السابقة، يتولى فيها متخصص واحد مسئوليات الإرشاد والتوجيه الطلابي، إلى جانب الإشراف على النشاط الاجتماعي المدرسي.

٣ ـ المدارس قليلة عدد الطلاب، لا يعتبر وجود الإخصائي الاجتماعي فيها ضرورة ماسة، إذ يتم اختيار أحد المدرسين، ويكلف بمهام الإشراف على النشاط الاجتماعي المدرسي، على أن يكون هذا المدرس متخصصا في المجال الاجتماعي أو النفسي، ويجب أن يخفض نصاب هذا المدرس من الحصص الأسبوعية أو يفرغ تقريبا لتلك المهام.

هذا الإجراء التنظيمي ساري المفعول منذ التطبيق الأولى لمشروع توجيه الطلاب وإرشادهم عام ١٤٠١ هـ، ومع عودة المبتعثين بوزارة المعارف وتزايد المتخرجين في علم النفس، تم سد احتياج المدارس من المتخصصين، وهذا من وجهة نظر وزارة المعارف، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

عدد الطلاب بالمدرسة	عدد الحصص المخفضة		
	ابتدائي	متوسط	ثانوي
أقل من ١٥٥ طالب	٨	١٢	١٢
من ١٥٥ ـ أقل من ٢٠٠	١٢	١٤	١٤
من ٢٢٠ إلى أقل من ٣٠٠	٢٠	متفرغ	متفرغ
من ٣٠٠ إلى أقل من ٤٠٠	متفرغ	متفرغ	متفرغ + آخر نصابه ١٢ حصة
٤٠٠ فأكثر	متفرغ + آخر نصابه ١٢ حصة	متفرغ + آخر نصابه ١٢ حصة	متفرغين

أما قناعة المؤلف الشخصية والمبنية على توصيات الدراسات العلمية، فإن طاقة الإخصائي الاجتماعي لا تتعدى ١٥٠ طالبا، بينما في الواقع فإن معظم المدارس يتجاوز عدد طلابها ٦٠٠ طالب، فأنىّ لإخصائي واحد أن يعمل وحده في تلك المدارس؟! وأنى له أن يؤدي الدور المهني الموكل إليه؟!

ورغم أن الجدول التوزيعي السابق يوضح أنه كلما زاد عدد طلاب المدرسة كان العدد المطلوب من الإخصائيين الاجتماعيين أكبر، إلا أن الملاحظ واقعيا أن الوضع لا يزال على ما كان عليه قبل تلك الخطة، وسيستمر إلا أن تكون هناك لفتة من وزارة المعارف تسعى لتحقيق طموحات مشروع توجيه الطلاب وإرشادهم، وذلك بتوفير العدد المناسب من الإخصائيين الاجتماعيين لكل مدرسة، لمقابلة احتياجات الطلاب النفسية والاجتماعية، وخصوصا أن معظم جامعات المملكة تهتم بأقسام الخدمة الاجتماعية، كأحد روافدها الحيوية للإمداد بالمتخصصين في هذا المجال.

أما عند مدى تحقق الأهداف التي صمم من أجلها هذا المشروع الضخم فسيفرد له فصل مستقل ختامي لهذا الجهد المتواضع، ويمثل نهاية المطاف، وخلاصة التحليل العلمي وتوصيات المؤلف.